



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

الصين والخليج في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة

ستيفن سايمون

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الاصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى ايضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لاعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بانواعه كافة، ادارية ومالية وفكرية واخلاقية وغيرها.

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org

الصين والخليج في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة

ستيفن سايمون

ملخص تنفيذي

- بالنظر إلى الروابط الاقتصادية الأمريكية طويلة الأمد مع دول الخليج العربي، فإن انسحاب الجيش الأمريكي لا يعني خروج الولايات المتحدة من المنطقة، حتى لو دل على ذلك، فمن غير المرجح أن تملأ الصين الفراغ. لذلك ينبغي أن لا يستند قرار الولايات المتحدة بالإبقاء على وجود عسكري في المنطقة إلى خوف من فراغ إستراتيجي ستملؤه الصين على حساب أمريكا.
- يجب على الولايات المتحدة أن تستفيد من مصلحة الصين في استقرار العلاقات بين دول الخليج من خلال العمل جنباً إلى جنب مع بكين لتشجيع الحوار وإجراءات بناء الثقة.
- يجب على الولايات المتحدة مراقبة الانتشار العسكري الصيني في المحيط الهندي والعمل مع شركاء الخليج لوضع قيود على استخدام الصين العسكري للقواعد الجوية والبحرية. وسيكون هذا بمثابة إجراء لبناء الثقة ويضمن ألا يصبح الخليج ساحة للمنافسة وسط التوترات الصينية الأمريكية المتصاعدة^١.

دوافع السلوك الصيني

تنطلق مشاركة الصين في الخليج بشكل أساسي من أربعة عوامل: الحفاظ على الوصول إلى موارد الطاقة؛ توسيع الوصول إلى الأسواق للتجارة والاستثمار، لا سيما في البنية التحتية والتصنيع والاتصالات السلوكية واللاسلكية؛ تطوير مشاريع البنية التحتية لمبادرة الحزام والطريق؛ وإثبات مكانتها كقوة عظمى. ومع ذلك، من المهم بنفس القدر فهم ما لا يقود السياسة الصينية في المنطقة: لا ترغب بكين في أخذ مكان الولايات المتحدة للعمل كضامن للأمن الإقليمي، أو التدخل في النزاعات الإقليمية والانحياز إلى أطراف دون الأطراف الأخرى، أو الانخراط في العمليات العسكرية لحماية المصالح الصينية، أي باختصار، تريد الصين التمتع بالفوائد الاقتصادية للمشاركة دون المسؤوليات الأمنية والدبلوماسية.

١. أود أن أشكر ريتشارد دي سوكولسكي لمساهمته التحليلية التي لا غنى عنها وزملائي في معهد كوينسي، مايكل سوين والراحل مارك بيرري لقراءتهم المتأنية.

ماذا تريد الصين من دول الخليج؟

ما تريده الصين من دول الخليج يمكن تلخيصه في ثلاث كلمات: البترول، والأرباح، والهيبة. لقد تبنت بكين بشكل أساسي نهجاً تجارياً جديداً ومعاملات - أي أنها تسعى إلى جني الثمار المالية للعلاقات الاقتصادية دون تكبد المخاطر الأمنية والعسكرية لمحاولة حل أو حتى تحسين أي من القضايا السياسية والاجتماعية العميقة الجذور في المنطقة، والمشاكل الجيوسياسية. إن نهج قانون الموازنة الدقيق هذا، «المكسب بدون ألم»، قد خدم المصالح الصينية حتى الآن بشكل جيد. ومن المفارقات أن هذا يمثل مصدراً وقيوداً على نفوذ الصين، وما إذا كان يمكن للصين أن تحافظ على موقفها الحيادي الصارم يبقى أمراً غير واضح. ولكن طالما أن التوازن في مجموعة أدوات بكين يميل بشدة نحو استخدام القوة الاقتصادية الناعمة بدلاً من القوة العسكرية الصارمة، فإن الصين، التي تعكس سوقها الهائل، وصندوق الثروة السيادية، والبراعة التكنولوجية والهندسية، ستصبح قوة اقتصادية بشكل متزايد في المنطقة مع بقائها على الهامش العسكري والدبلوماسي. ولطالما أن مصالح الصين محمية، فمن غير المرجح أن يتغير هذا النهج إذا انسحب الجيش الأمريكي من المنطقة.

الوصول إلى إمدادات الطاقة

وعلى مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، زادت واردات الصين من النفط من الخليج ليس فقط من حيث القيمة المطلقة ولكن أيضاً في حصة الخليج من إجمالي واردات الصين من النفط الخام. ففي عام ١٩٩٦، استوردت الصين ما تقدر قيمته ب ١,٢ مليار دولار من النفط من الخليج - ٣٤,٦٪ من وارداتها من الخام. وبحلول عام ٢٠١٩، استوردت بما يقدر قيمته ب ١٠٦,٥ مليار دولار من دول الخليج - ٤٣,٩٪ من إجمالي وارداتها من النفط الخام. ومنذ عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩، وفرت دول الخليج، في المتوسط، ٤٨٪ من واردات الصين من النفط. اليوم، تستورد الصين ما يقرب من ٤٠٪ من نفطها من الخليج^٢. و يبيع السعوديون أكثر من ثلث هذا النفط إلى الصين.

في عام ٢٠١٩، كانت المملكة العربية السعودية والعراق وسلطنة عمان أكبر ثلاث دول مصدرة للنفط في المنطقة إلى الصين. و على النقيض من ذلك، فقدت إيران مكانتها باعتبارها

٢. كوردسمان، أنتوني هـ. «الصين في الخليج: شراكة جديدة مع إيران؟» مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ١٥ يوليو ٢٠٢٠. <https://www.csis.org/analysis/china-gulf-new-partnership> - إيران.

المصدر الإقليمي رقم ٢ إلى الصين في عام ٢٠١٢ ولم تستعدها أبداً. وكان هذا التراجع في الأساس نتيجة لسوء الإدارة الاقتصادية والفساد في إيران، فضلاً عن العقوبات الأمريكية التي كانت سارية قبل الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ وتلك التي أضافتها واشنطن بعد انسحابها من الاتفاق في عام ٢٠١٨. وحتى لو أعادت إدارة بايدن الولايات المتحدة إلى الاتفاقية، المعروفة رسمياً باسم خطة العمل الشاملة المشتركة، فمن المرجح أن تستغرق إيران، التي تمتلك رابع أكبر احتياطيات في العالم، سنوات لاستعادة حصتها السابقة في السوق.

أسواق للتجارة والاستثمار

ترافق هذا التوسع في تجارة النفط مع زيادة كبيرة في إجمالي التجارة الثنائية بين الصين ودول الخليج. ففي الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩، ارتفعت الواردات المجمعة من الصين بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٢٦٧٪، من حوالي ٢٤ مليار دولار إلى ٨٧ مليار دولار، في حين زادت حصة الصين من إجمالي وارداتها السنوية من ٥٪ إلى ١٦٪. وفي عام ٢٠١٩، استحوذت الصين على ٢٤٪ من الواردات العراقية وحوالي ٢٦٪ من الواردات الإيرانية^٣. في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، اشترت دول الخليج ما يقارب قيمته من ١٨ مليار دولار من البضائع من الصين؛ و اشترت السعودية والإمارات نحو ثلثي هذه البضائع^٤.

لا ترغب بكين في أن تحل محل الولايات المتحدة كضامن للأمن الإقليمي، أو التدخل في النزاعات الإقليمية والانحياز إلى أطراف من الأنصار، أو الانخراط في عمليات عسكرية لحماية المصالح الصينية.

و على الصعيد الاستثماري، فقد استثمرت الصين على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية ما يقرب من ١٠١ مليار دولار في دول مجلس التعاون الخليجي الست، والذي يُعد ما يقرب من ٤٢٪ من إجمالي استثمارات الصين في الشرق الأوسط الكبير. وكانت المملكة العربية السعودية

٣. حبيبي نادر. «الخليج والصين: نمو وحدود العلاقات الاقتصادية». جامعة برانديز. مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط. الشرق الأوسط موجز رقم. ١٣٩، ديسمبر ٢٠٢٠.

<https://www.brandeis.edu/crown/publications/middle-east-briefs/pdfs/101-200/meb139.pdf>.

٤. الواردات الصينية الرئيسية من حيث الكمية والقيمة. «جمهورية الصين الشعبية. الإدارة العامة للجمارك، مارس ٢٠٢٠. <http://english.customs.gov.cn/Statics/fla5dc2b-24d2-456c-8b92-692b493e0e1e.html>.

والإمارات العربية المتحدة أكبر الوجهات لهذا الاستثمار°. كما يحتل التوسع في فرص التجارة والاستثمار مكانة بارزة في التفكير الصيني حول الخليج. حيث تحرص الشركات الصينية المملوكة للدولة والمستثمرون من القطاع الخاص ومديرو صندوق الثروة السيادية الصيني على الاستثمار في المشاريع الصناعية والبنية التحتية في الخليج وتوفير الخبرة التكنولوجية لها، وخاصة في بناء السكك الحديدية والموانئ والبنية التحتية للاتصالات. وقد حققت شركة Huawei، شركة الاتصالات الرائدة في الصين (والتي تعتبرها واشنطن خطراً على الأمن القومي)، وجوداً قوياً في جميع دول مجلس التعاون الخليجي. وفي إيران، لعبت الاستثمارات الصينية دوراً مهماً، والذي وعدت الاتفاقية الثنائية الموقعة هذا العام بتوسيعه، في مساعدة طهران على تخفيف آثار العقوبات الاقتصادية الأمريكية - على سبيل المثال، في توسيع قدرة إيران في مجال التكرير والبتروكيماويات وبناء الأنفاق والطرق و الجسور. كما أن بكين حريصة بنفس القدر على استغلال خطط دول الخليج الأكثر ثراءً لشراء الخدمات الهندسية وتوسيع المصافي وإنتاج البتر وكيماويات، فضلاً عن تطوير مشاريع الطاقة المتجددة والسكك الحديدية عالية السرعة.

و على مدى السنوات العديدة الماضية، تراكمت لدى الصين قدرة صناعية وتصنيعية فائضة لا يستطيع القطاع المحلي استخدامها، فالطاقة الإنتاجية الخاملة، بالإضافة إلى العمالة الصينية العاطلة عن العمل والعمالة الجزئية في هذه الصناعات، تشكل استنزافاً للنمو الاقتصادي الصيني. وفي هذا السياق، فإن مشتريات الدولة الخليجية للسلع المصنعة الصينية والخدمات الهندسية لبناء الموانئ والسكك الحديدية والأنفاق والطرق قد أسهمت في توظيف العديد من العمال الصينيين، واستوعبت فائض الاحتياطات الدولية للصين، وحافظت على إنتاجية المصانع الصينية في مختلف القطاعات.

بناء الحزام والطريق

من الأفضل فهم المشاركة الاقتصادية والدبلوماسية للصين في الخليج في سياق رؤيتها الأوسع لدور الصين في أوراسيا. فمحور هذه الرؤية هو مبادرة الحزام والطريق، التي أطلقها الرئيس شي جين بينغ وسط ضجة كبيرة في عام ٢٠١٣. ولتعزيز مشروع مبادرة الحزام والطريق، خصصت الصين منذ ذلك الحين عدة مئات من مليارات الدولارات في شكل قروض وتمويل وأطلقت مؤسسات تمويل جديدة متعددة الأطراف - لا سيما البنك الآسيوي لتطوير البنية التحتية - لتوجيه هذه

٥. تعقب الاستثمار الصيني العالمي». معهد أمريكان إنتربرايز ، يونيو ٢٠٢١.

<https://www.aei.org/china-global-investment-tracker/>.

النفقات ومراقبتها، كما تم تخصيص رأس مال دبلوماسي كبير للترويج للمبادرة^٦.

تشكل دول الخليج، وخاصة إيران وبدرجة أقل المملكة العربية السعودية، مكوناً مهماً في مبادرة الحزام والطريق، في المقام الأول كجسر بري يربط آسيا الوسطى بجنوب شرق أوروبا وما وراءها. وتساهم جميع المشاريع الاستثمارية الصينية غير النفطية تقريباً في الخليج في هيكل مبادرة الحزام والطريق، من إنشاء الموانئ البحرية التجارية إلى بناء الطرق والسكك الحديدية والمناطق الصناعية. كما أبرمت الصين والعراق اتفاقية النفط مقابل إعادة الإعمار لمدة ٢٠ عاماً والتي بموجبها سيتم استخدام عائدات مشتريات الصين من النفط العراقي لتمويل مشاريع البنية التحتية من قبل الشركات الصينية التي تركز على الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ^٧.

وفي مارس ٢٠٢١، وقعت إيران والصين اتفاقية مدتها ٢٥ عاماً بشأن التعاون الاقتصادي والأمني. وقد تم تسريب مسودة النص في عام ٢٠٢٠، مما أثار تعبيرات عن القلق العميق عند واشنطن^٨. حيث تم طرح الفكرة وراء الاتفاقية لأول مرة في عام ٢٠١٦، ولكن لم يكن هناك أية متابعة واضحة. ودعت البنود التي تم الكشف عنها في عام ٢٠٢٠ إلى التعاون في مجالات الطاقة والبنوك والاتصالات والبنية التحتية. وقد كان من المقرر أن يشمل البعد العسكري التدريب المشترك، والبحث والتطوير المتعلقين بالدفاع، والتعاون في صناعة الدفاع. ووفقاً لصحيفة نيويورك تايمز، تم إدراج ما يقرب من ١٠٠ مشروع من هذا القبيل في مسودة الاتفاقية المكونة من ١٨ صفحة. وتشمل هذه المطارات والسكك الحديدية عالية السرعة ومترو الأنفاق، فضلاً عن مناطق التجارة الحرة في ماكو، في شمال غرب إيران، وعبادان، وبوابة الخليج، وجزيرة قشم. و ستقوم الصين أيضاً ببناء نظام اتصالات 5G، مما سيعزز ثروات Huawei عقب استبعادها من السوق الأمريكية، وتقديم أحدث التقنيات الصينية لتحديد المواقع العالمية، ومساعدة إيران في التحكم في فضاءها الإلكتروني. إن مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق التي تنص عليها الاتفاقية، إذا تم تنفيذها، ستسجم بدقة مع أهداف مبادرة الحزام والطريق.

٦. رولاند، ناديج. «طريق الحرير الجديد في الصين.» المكتب الوطني للبحوث الآسيوية، ١٢ فبراير ٢٠١٥.

<https://www.nbr.org/publication/chinas-new-silk-road/>.

٧. زيدان، سلام. «العراق والصين يطلقان اتفاقية النفط مقابل إعادة الإعمار.» المونيتور، ٨ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٩. <https://www.al-monitor.com/originals/2019/10/iraq-china-india-oil-construction.html>.

٨. لونس وكاميل وميا نوبنز. «الاتفاق الصيني الإيراني: هل هناك الكثير من اللغظ حول لا شيء؟» المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، 7 أبريل 2021. <https://www.iiss.org/blogs/analysis>.

و تساهم جميع المشاريع الاستثمارية الصينية غير النفطية تقريباً في الخليج، حسب مبادرة الحزام والطريق، بإنشاء الموانئ البحرية التجارية إلى بناء الطرق والسكك الحديدية والمناطق الصناعية. وكان يُعتقد في البداية أن الاتفاقية تبلغ قيمتها ٤٠٠ مليار دولار، وهو رقم أثار الشكوك والقلق، اعتماداً على وجهة نظر المراقب. و حذّر المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية تشاو ليجيان، من أن الاتفاقية الإستراتيجية الشاملة بين الصين وإيران «لا تتضمن أي عقود وأهداف كمية ومحددة ولا تستهدف أي طرف ثالث، وستوفر إطاراً عاماً للتعاون بين الصين وإيران في المستقبل». وأكد رئيس شؤون شرق آسيا في وزارة الخارجية الإيرانية رضا صبيب أن الاتفاقية «غير ملزمة» وبالتالي لا تفرض أي التزام على أي من الطرفين بتنفيذ البرامج المقترحة في الوثيقة. على أي حال، فإن مبلغ ٤٠٠ مليار دولار يمثل نسبة كبيرة من النفقات المبرجة للصين لمبادرة الحزام والطريق التي من الأفضل أخذها بحذر. ويبدو أن البعد العسكري للاتفاق يفضي الطابع الرسمي على الأنشطة الثنائية التي كانت جارية لبعض الوقت ولا يبدو أنها تشير إلى انفراج. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الصين باعت طائرات بدون طيار للإمارات ولكن ليس لإيران^٩.

الهيبة

يعكس اندفاع الصين في الخليج، بقيادة مشاريع مبادرة الحزام والطريق، طموحات الرئيس شي العالمية لدور صيني أكبر في تشكيل القواعد والمعايير والأعراف لنظام دولي لا يعود للولايات المتحدة أي هيمنة عليه.

بالإضافة إلى ذلك، ترى الصين أن البصمة الاقتصادية والدبلوماسية الموسعة في الخليج - لا سيما في الشبكات الرقمية والاتصالات السلكية واللاسلكية - أمرٌ بالغ الأهمية لتحقيق طموحها في أن تكون قوة عظمى أوراسية و «منافس نظير» مع الولايات المتحدة^{١٠}. ويتطلع الصينيون أيضاً أن تقوم دول الخليج الأكثر ثراءً لتقديم المزيد من المساهمات المباشرة لأجزاء من مبادرة الحزام

٩. فيغبروا، وليام. «العلاقات الصينية الإيرانية: أسطورة الاستثمار الضخم». الدبلوماسية، ٦ أبريل ٢٠٢١. <https://thediplomat.com/2021/04/china-iran-relations-the-myth-of-massive-investment>
 جريرو ولوسيل واسفنديار باتمانجليج. «أخيراً: الشراكة بين الصين وإيران في سياق إقليمي». مركز ويلسون. سلسلة الورق العرضية لا. ٣٨، سبتمبر ٢٠٢٠. <https://www.wilsoncenter.org/>
 ١٠. ماركي، دانيال إس. الأفق الغربي للصين: بكين والجغرافيا السياسية الجديدة لأوراسيا. أكسفورد. مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٢٠.

والطريق - على سبيل المثال، الاستثمارات التي تقوم بها قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في بناء المنطقة الاقتصادية التي تبنيها الصين في جوارر، ميناء باكستان على بحر العرب و رابط رئيسي في سلسلة مبادرة الحزام والطريق^{١١}.

سوق للأسلحة

على الرغم من كل المخاوف التي أثرت بشأن مبيعات الأسلحة الصينية في الخليج، فإنها تبدو باهتة مقارنة بتلك الخاصة بالولايات المتحدة. ففي عام ٢٠١٨، أنفقت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ٤٠ مليون دولار على شراء الأسلحة من الصين^{١٢}. وبالمقارنة، من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠، وافقت واشنطن على بيع أسلحة للسعودية وحدها بمتوسط سنوي قدره ١٠,٧ مليار دولار^{١٣}. ولا تزال الصين مصدراً مهماً للطائرات بدون طيار وتكنولوجيا الطائرات بدون طيار للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة؛ وفي الماضي، باعت أيضاً صواريخ متفاوتة المدى والقدرات لإيران والسعودية^{١٤}. وتأتي الأسلحة الصينية بدون قيود، وإذا بدأت إدارة بايدن في ربط شروط حقوق الإنسان بالمبيعات المستقبلية، فقد تصبح بكين مصدراً أكثر أهمية للأسلحة والمعدات. ومع ذلك، فإن استعداد بكين لنشر أسلحة تقليدية متطورة وتكنولوجيا الصواريخ الباليستية على جانبي الخليج يمكن أن يخفف من مخاوف بشأن استعداد الولايات المتحدة. وبالمثل، قد تتضاءل رغبتها لبيع مثل هذه الأسلحة لإيران بسبب مخاوف من تنفير السعودية والإمارات.

١١. حبيبي ونادر وهانز يو تشو. «ماذا يعني الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني لعلاقات الصين في الشرق الأوسط». الدبلوماسية، ٢٢ يناير ٢٠٢٠.

<https://thediplomat.com/2020/01/what-pec-means-for-chinas-middle-east-relations/>.

١٢. باراسي ونيكولاس وروبرت وول. «روسيا والصين تستهدفان صفقات أسلحة في الشرق الأوسط». صحيفة وول ستريت جورنال، ٦ أبريل / نيسان ٢٠١٩.

<https://www.wsj.com/articles/russia-and-china-target-middle-east-arms-deals-11554555600>.

١٣. ريدل، بروس. حان الوقت لوقف مبيعات الأسلحة الأمريكية للسعودية. معهد بروكينغز، ٤ فبراير ٢٠٢١. <https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2021/02/04/its-time-to-stop-us-arms-sales-to-saudi-arabia/>

١٤. ويت، كاريس، وديل ألوف. «كيف يسدل الستار على التعاون الصيني الإسرائيلي؟» منتدى شرق آسيا، ٢٦ يناير ٢٠٢١.

<https://www.eastasiaforum.org/2021/01/26/drawing-the-curtain-on-china-israel-cooperation/>.

الفرص والتحديات

إذا كانت سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تهدف ظاهرياً إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي عن طريق إفلاس إيران، فإن المشاركة الصينية في الاقتصاد الإيراني تشكل تحدياً خطيراً. حيث تستورد الصين بالفعل النفط الإيراني، وستواصل القيام بذلك، وستتابع مشاريع مختارة من مبادرة الحزام والطريق لصالح إيران. وستوفر هذه الإجراءات شريان حياة للاقتصاد الإيراني وكذلك لقيادتها. وعلى الرغم من أن إيران يمكن أن تتخذ خطوات لتهديد المصالح الأمريكية وبالتالي فرض يدها، إلا أن للصين مصلحة قوية في نصح إيران بضبط النفس.

وإذا نظرت واشنطن إلى الاستقرار على أنه يمكن تحقيقه بشكل أفضل من خلال تخفيف التوترات بين إيران ودول الخليج العربية، فإن المصالح الاقتصادية الصينية على جانبي الخليج ستدفع بكين إلى خفض التصعيد وتشجيع الحوار بين العواصم العربية الرئيسية وطهران.

ومن ناحية أخرى، حدد إبراهيم رئيسي، الرئيس الإيراني الجديد الذي تم تنصيبه، مثل هذا الحوار كأولوية لإدارته، في حين أبدت كل من الإمارات والسعودية اهتماماً بالتكيف. ويجب أن يقلل هذا التطور من قلق الولايات المتحدة بشأن أمن الخليج ويجعل إعادة تخصيص الموارد إلى المسارح الأخرى، أو التسريح، أسهل في التأثير. ومن المفارقات أن واشنطن قد تطمئن أيضاً إلى موقف إسرائيل تجاه الصين: فقد تضاغت التجارة والاستثمار الثنائي بينهما في العقد الماضي ومن المقرر أن تستمر في التوسع، ولا سيما في قطاعات التكنولوجيا العالية، على الرغم من التعاون الصيني الإيراني المتزامن^{١٥}.

ويُعد احتمال أن تحل الصين محل نفوذ الولايات المتحدة على الجانب العربي من الخليج مصدر قلق آخر. ففي الوقت الحاضر، لا يعتقد صانعو القرار في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أن الصين بديل مناسب للضمان الأمني الضمني الذي قدمته الولايات المتحدة منذ فترة طويلة - حتى مع مخاوف دول الخليج العربية من تضاؤل هذه الضمانات. حيث

١٥. ويت، كاريس، ودليل ألوف. «كيف يسدل الستار على التعاون الصيني الإسرائيلي؟» منتدى شرق آسيا، ٢٦ يناير ٢٠٢١.

<https://www.eastasiaforum.org/2021/01/26/drawing-the-curtain-on-china-israel-cooperation/>.

ينبع هذا الشك جزئياً من تورط الصين مع إيران، والذي يمتد لعقود إلى الماضي، ومن تقييم قدرة الصين على العمليات العسكرية المستمرة في المحيط الهندي والخليج . القواعد الصينية أو الوصول إلى القواعد في المنطقة - في جيبوتي إلى الغرب وجوادر إلى الشرق - والتي يمكن أن تعمل كمحاور لوجود بحري صيني أكثر نشاطاً واستمرارية في المنطقة. ومن الممكن أن يؤدي الاستثمار التجاري الصيني في مرافق الموانئ الخليجية، من الناحية النظرية، إلى تعقيد استخدام الولايات المتحدة لهذه المرافق إذا رأت الحكومات المضيفة أن هذا التدخل يصب في مصلحتها. لكن في الوقت الحالي، تم التفاوض على اتفاقيات التعاون الدفاعي في أوائل التسعينيات، وفي حالة عُمان، في عام ١٩٧٩،^{١٦} منح الأسطول الأمريكي الخامس الوصول دون عوائق إلى هذه المرافق. والوضع أكثر تعقيداً فيما يتعلق بالاستثمار الصيني في ميناء حيفا الإسرائيلي، والذي يستخدمه الأسطول السادس الأمريكي. وعلى الرغم من أنه من غير المعقول أن تنضم إسرائيل إلى الصين في يوم من الأيام ضد الولايات المتحدة، إلا أن مشاركة الصين المالية وربما العملياتية في عمليات الموانئ تثير معلومات استخباراتية مضادة، التحديات التي يجب على واشنطن أن تأخذها بعين الاعتبار.

وبعبارة أخرى، تعد الصين قوة ذات إمكانات عسكرية متنامية في الشرق الأوسط، لكن حياذ بكين تجاه المنافسات السياسية الإقليمية، وقدراتها العسكرية التي لا تزال متواضعة ذات الصلة بالمنطقة، وتركيزها المهيمن على التجارة والاستثمار فوق المخاوف الأمنية الصعبة التي عندها يشير إلى أنها من غير المرجح أن تتدخل في أي شيء يقترّب من دور الولايات المتحدة السابق في المنطقة.

وسيكون من الصعب على الصين مضاهاة الحجم الهائل للاستثمار والتجارة الأمريكية والقوة الناعمة على الجانب العربي من الخليج في المستقبل القادم. حيث تتنافس دول الخليج العربية على وجود الجامعات الأمريكية والمتاحف الأمريكية والفرنسية وغيرها من الأصول الثقافية. إن التركيز على الحصول على الكفاءة في اللغة الإنجليزية آخذ في الازدياد، ومن المرجح أن يفضل شباب الخليج العربي المؤسسات الغربية للتعليم العالي على المؤسسات الصينية. وربما يكون أفضل وكيل لفهم النخب الخليجية لمصالحهم هو المبلغ الذي ينفقونه بكرم شديد في واشنطن، على الرغم من تواصل الصين ومشترياتها من النفط والاستثمار. و مع انتشار إشارات ضعف المصلحة العسكرية

١٦. إيجوزي، آري. «إسرائيل ترفض خطة الولايات المتحدة لتفتيش الميناء الصيني في حيفا.» كسر الدفاع، ٣ فبراير ٢٠٢١. <https://breakingdefense.com/2021/02/israel-rejects-us-plan-to-inspect-chinese-harbor-at-haifa/>.

الأمريكية في الخليج، من المرجح أن تتزايد عمليات التأثير هذه^{١٧}.

القضية الأساسية لواشنطن هي كيف يمكن أن يتحد استثمار الصين في قدراتها في المياه الزرقاء لتحسين وضعها في حرب مع الولايات المتحدة في منطقة الخليج. وتجدد الإشارة بشكل خاص إلى استثماراتها في السفن الرأسالية وأيضاً في حرب الغوصات؛ و في تطوير البنية التحتية على اليابسة لدعم العمليات المستدامة، فضلاً عن منشآت الإرساء والتزود بالوقود المنقولة في البحر؛ و خبرتها المتزايدة في الاستدامة في البحر، وزيادة التبادلات العسكرية في سياق انتشارها البحري في المحيط الهندي والخليج^{١٨}.

السؤال الضمني هو أي بلد سيسيئر على موارد المنطقة النفطية في الأزمة؟ في نزاع طويل الأمد، يفترض الفكر الإستراتيجي التقليدي أن اعتماد الصين على نفط الخليج وتصورتها لمتطلبات النفط الأمريكية ستدفعها للسيطرة على منشآت النفط الإقليمية. وفي ظل هذا المفهوم، فإن الخطوات التي تتخذها الصين الآن لتوسيع وجودها في الخليج والمحيط الهندي تهدف إلى إرساء الأساس للسيطرة على البنية التحتية الحيوية والنفط في زمن الحرب. وفي ظاهر الأمر، هذا مصدر قلق خطير للولايات المتحدة.

لكن عند الفحص الدقيق، يبدو هذا التفكير مبالغاً فيه. ففي حالة اندلاع حرب، جديلاً، بسبب هجوم صيني على تايوان، سيكون للصين إمكانية الوصول إلى احتياطي البترول الإستراتيجي، والذي يقترب الآن من طاقته الحالية عند حوالي ٥٥٠ مليون برميل^{١٩}. حيث جعلت أسعار النفط المنخفضة التخزين أمراً يستحق الاهتمام. وتستورد الصين ما يقرب من ١٠ ملايين

١٧. هيكس. «زيارة سعودية رفيعة المستوى بعد عملية نفوذ أجنبي بملايين الدولارات.» موقع Opensecrets.org ، ٩ يوليو ٢٠٢١.

https://www.opensecrets.org/news/2021/07/high-level-saudi-visit-multimillion
عملية تأثير الدولار/. انظر أيضاً كليفتون وإيلي وبين فريمان. «استعادة الثقة في قطاع المفكرين.» معهد كوينسي. موجز كوينسي رقم ١٢، ١٠ مايو ٢٠١٠.

https://quincyinst.org/report/restoring-trust-in-the-think-tank-sector/.
١٨. بيكر، جيفري، إيريك داويز، بن ديثوماس، وباتريك ديجاتينجو. «وجود الصين في الشرق الأوسط وغرب المحيط الهندي: ما بعد الحزام والطريق.» مركز التحليل البحري، فبراير ٢٠١٩.

https://www.cna.org/CNA_files/PDF/DRM-2018-U-018309-Final2.pdf.
١٩. كلارك، آرون. «احتياطيات النفط الصينية على وشك الوصول إلى طاقتها.» بلومبرج، ٢٥ فبراير ٢٠٢١.
https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-02-26/china-s-oil-reserves-are-close-to-reaching-storage-capacity.

برميل يومياً^{٢٠}. ومن هنا، حتى لو فشلت الصين في توسيع مخزونها من الوقود في الفترة التي تسبق الصراع، ولم تفرض أي تقنين محلي أثناء النزاع، فإن احتياطات بكين من الوقود ستبقي الصين مستمرة لمدة شهرين تقريباً، إذا فرضنا أن المصافي الصينية لم تدمر. علاوة على ذلك، من المرجح أن تبيع روسيا للصين ما يكفي من النفط للحفاظ على الإنتاج الصناعي، على الأقل بعض طلب المستهلكين، والعمليات العسكرية. وتجدر الإشارة إلى أن روسيا والسعودية تتبادلان بشكل روتيني دور أكبر مورد للنفط إلى الصين^{٢١}.

علاوة على ذلك، ستكون الحرب شديدة. والخسائر على كلا الجانبين ستكون فادحة. وستتم معظم الأحداث في غرب المحيط الهادئ. و على الرغم من التوسع السريع لأسطول الصين البري، ستحتاج البحرية الصينية إلى نشر معظم سفنها في منطقة القتال من أجل المهمة الأساسية لعرقلة المحاولة الأمريكية للدفاع عن تايوان، مع الاحتفاظ ببعض السفن كاحتياطي، إذا بدأ الاستنزاف في إعاقه عملياتها. وفي ظل هذه الظروف، يبدو من غير المحتمل أن تخصص الصين أصول أسطول ثمينة لتأمين الوصول إلى النفط المتوفر بكميات ضرورية من مصادر أخرى. و من المحتمل أن تحصل الولايات المتحدة، على أي حال، على أولوية الوصول إلى القواعد الخليجية من الموقعين على اتفاقيات التعاون الدفاعي، أو، في حالة إعاقه ذلك، ستتولي عليها. وستكون القوات الصينية في المنطقة معرضة بشدة للهجوم الأمريكي، خاصة من الطائرات التكتيكية الأرضية وأسلحة المواجهة بعيدة المدى.

وبالتالي، وفقاً لحسابات الصينيين الحالية، هم يعلمون بأنهم يفتقرون إلى القوة الكافية لضمان الأمان لدول الشرق الأوسط النفطية. و قد تحدّث القادة الصينيون، مثل هو جينتاو في عام ٢٠١٣، عن معضلة ملقا، في إشارة إلى ضعف التجارة الصينية عبر المضيق بين شبه جزيرة الملايو

٢٠. Zhou و Oceana و Eric Yep، «تحليل: الصين تضع الخام الإيراني في احتياطات النفط الاستراتيجية في يونيو». S&P Global، ٣٠ يوليو ٢٠١٩.

<https://www.spglobal.com/platts/en/market-insights/latest-news/oil/073019-analysis-china-puts-iranian-crude-into-strategic-petroleum-reserves-in-june>

٢١. أفضل مورد للزيوت. «Oilprice.com، ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٠.

<https://oilprice.com/Latest-Energy-News/World-News/Russia-Extends-Its-Lead-As-Chinas-Top-Oil-Supplier.html>؛ XuMuyu و Chen Aizhu.

«المملكة العربية السعودية تقدم روسيا لتكون أكبر مورد للنفط للصين في عام ٢٠٢٠». رويترز، ٢٠ يناير ٢٠٢١. <https://www.reuters.com/article/china-economy-trade-oil-int-idUSKBN29P0ZG>

وسومطرة كنتيجة للحظر من قبل الخصم، وبالتزامن، فإن الحاجة إلى القوة القتالية للحفاظ على الوصول إلى مضيق ملقا إذا حاولت الولايات المتحدة إغلاقه^{٢٢}. لكن يبدو أنهم لم يركزوا بعد على هذا التهديد. وسيكونون أكثر قلقاً بشأن محاولة الولايات المتحدة إغلاق موانئهم الرئيسية في زمن الحرب، خاصة وأن ناقلات النفط يمكن أن تدور حول المضيق إذا حاولت الولايات المتحدة إغلاقه. ومع ذلك، تعترم البحرية الصينية إبقاء مجدها في الداخل؛ حيث تعترم روسيا والصين وإيران إجراء مناورة بحرية في المياه الدولية للخليج أو بحر العرب في وقت ما في أواخر عام ٢٠٢١ أو أوائل العام القادم^{٢٣}.

ماذا تريد دول الخليج من الصين؟

لا تزال دول الخليج، على الرغم من ثروتها، بحاجة إلى رأس مال خارجي لتمويل تنميتها. على الجانب العربي من الخليج، تشارك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في برامج طموحة لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على صادرات الوقود الأحفوري. وأشهرها خطة رؤية ٢٠٣٠ بعيدة المدى التي وضعها محمد بن سلمان، ولي العهد السعودي، في عام ٢٠١٦. و حتى لو لم يتعرض هيكل السوق للخطر لأن الاحتباس الحراري يؤثر على الطلب، فسيأتي هناك وقت عندما تستنفد هذه الدول احتياطياتها النفطية. لذلك فإن الحكمة تتطلب التنويع. وفي الوقت نفسه، تتباطأ معدلات النمو السكاني، خاصة في المملكة العربية السعودية وإيران. وستؤدي إعادة تشكيل الملامح الديموغرافية في هذه البلدان إلى تغيير نسب الإعالة بطرق تقلل من عائدات الضرائب المستخلصة من تناقص عدد السكان في سن العمل مع زيادة عبء المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية التي يفرضها السكان المسنون. وسيؤدي هذا إلى زيادة الضغط على المالية العامة. وللتعامل مع هذه الاتجاهات، تتطلع دول المنطقة إلى الصين لشراء ديونها والاستثمار في البنية التحتية والتنمية الصناعية والبحث والتطوير.

كأولوية دبلوماسية، فإن اهتمام الصين بإيران منخفض نسبياً وعرضة للمقايضة مع الأولويات

٢٢. أوغدن، كريس. معجم السياسة والعلاقات الدولية في الصين. أكسفورد. مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٩. <https://www.oxfordreference.com/view/10.1093/acref/9780191848124.001.0001/acref-9780191848124-e-106>

٢٣. روديونوف، مكسيم. روسيا وإيران والصين تجري مناورات مشتركة في الخليج. رويترز، ٢٣ أغسطس / آب ٢٠٢١. <https://www.reuters.com/world/russia-iran-china-hold-joint-drills-gulf-ria-2021-08-23/>

الأخرى التي تتطلب تعاوناً أو قبولاً من الولايات المتحدة.

أما إيران فلديها أسباب سياسية ودبلوماسية مقنعة لجذب الاستثمارات الصينية وواردات النفط، فتحت ضغط من الولايات المتحدة وخضوعاً للتناقض الأوروبي، تحتاج إيران إلى شريك لديه القدرة على صرف الضغط الغربي وعزل الاقتصاد الإيراني عن آثاره. والصين، التي تتجه نحو نظام مالي عالمي بديل موجه إلى اليوان، ستكون الشريك المثالي لإيران الغارقة في العقوبات الاقتصادية الغربية. وهذا هو النظر إلى أسفل الطريق أو بواقعية. ففي الوقت الحالي، ما يهم إيران هو واردات الصين من النفط الإيراني، نظراً لاعتماد الحكومة الإيرانية على عائدات النفط لإبقاء سفينة الدولة عائمة. ومن المحتمل أن تكون صداقة الصين مفيدة أيضاً في الأمم المتحدة، حيث يمكن دعم بكين إيران من تحدي الولايات المتحدة، تماماً كما توفر الأمم المتحدة للصين أداة للرد على السياسات الأمريكية. ومع ذلك، فإن تجارة الصين مع الولايات المتحدة، التي تبلغ حوالي ٥٥٠ مليار دولار سنوياً، تُقَرَّم تجارتها مع إيران؛ و من النادر أن تضحي الصين بالأولى من أجل الأخيرة. وكأولوية دبلوماسية، فإن اهتمام الصين بإيران منخفض نسبياً وعرضة للمقايضة مع الأولويات الأخرى التي تتطلب تعاوناً أو قبولاً من الولايات المتحدة. وكان هذا، على الأقل، هو ما يجري إلى الآن. أما إذا اشتدت الحرب الباردة الوشيكة بين واشنطن وبكين، فقد تعكس الصين هذا الاتجاه.

الإيرانيون ليسوا على استعداد تام للعلاقات المكثفة مع الصين. فمن نظريات المؤامرة حول بيع أو نقل الأراضي الإيرانية إلى الصين إلى المخاوف اليومية بشأن رداءة البضائع الصينية، أعرب بعض المشرعين والمعلقين الإيرانيين عن وجهات نظر متشككة حول العلاقة. فبينما لا يزال هناك اهتمام حالياً بتعزيز العلاقات مع الغرب، إلا أن أولئك الذين يبررون توسيع العلاقات مع الصين لا يزالون يتدرعون بموقف «لا الشرق ولا الغرب» الذي اتخذته الحكومة الثورية منذ سنوات. إلى الحد الذي قد تجد فيه إيران نفسها متحالفة مع الصين في وقت يتزايد فيه التوتر بين بكين والغرب، فإن الإيرانيين الذين يعتقدون أن مستقبل البلاد مؤمن بشكل أفضل في إطار موجه نحو الغرب قلقون على الأرجح. ومع ذلك، فإن مخاوفهم لن تثني حكومة رئيسي، مثل حكومة روحاني قبلها، عن طلب المساعدة أينما وجدت. وفي الوقت الحالي، يمكن العثور عليها في بكين.

التداعيات على المصالح الأمريكية

ستستمر الولايات المتحدة والصين في كونهما خصمين تجاريين ودبلوماسيين وتقنيين وأيديولوجيين في الخليج، يراقبان تحركات بعضهما البعض بشك ومناورة لكسب مزايا تنافسية على بعضهما البعض، لا سيما في بناء شبكات اتصالات متقدمة عالية السرعة. ومع ذلك، لا ينبغي النظر إلى هذه المنافسة من منظور محصلتها صفر أو من منظور منافسة القوى العظمى بين الولايات المتحدة والصين. فما يوحد الولايات المتحدة والصين في الخليج أكبر مما يفرق بينهما. حيث تهتم الصين بإقامة روابط اقتصادية قوية ومتعددة الاتجاهات تزيد من مرونتها الإستراتيجية إلى أقصى حد بينما تعمل أيضاً كقوة موازنة للوجود والنفوذ الأمريكي في المنطقة، بينما ترغب واشنطن في كبح توسع النفوذ الصيني وبصمتها العسكرية في المنطقة. لكنّ أياً من الدولتين لا تريد رؤية صراع عربي-إيراني أو صيني-أمريكي، أو هجمات إسرائيلية على برنامج إيران النووي. حيث تشترك الولايات المتحدة والصين في مصلحة كبيرة في الحفاظ على الاستقرار في الخليج، والتدفق المستمر للنفط عبر مضيق هرمز، والاستقرار في سوق الطاقة العالمية، وكلا البلدين لديهما موظفون على الأرض يعملون في مشاريع البنية التحتية والتجارية. وبالتالي فإن لديهم مصلحة مشتركة في الحفاظ على الأمن الداخلي في جميع أنحاء دول الخليج ومنع عودة الإرهاب الجهادي.

وعلاوة على ذلك، لا ينبغي الاستهانة بالعوامل التي تحد من مشاركة الصين ونفوذها في الخليج. وتشمل هذه المنافسات الإقليمية، والصراعات الداخلية، وحساسية دول الخليج للمخاوف الأمريكية بشأن توسع النفوذ الصيني، ولا سيما وجود الشركات الصينية عالية التقنية مثل هواوي، وصعوبات التعامل مع دول مثل العراق وإيران، والتي سجلت كلاهما نتائج سيئة في مؤشر سهولة القيام بالأعمال التجارية مع البنك الدولي بسبب الفساد، وفي حالة إيران، بسبب العقوبات المفروضة عليها^{٢٤}.

لكن ربما يكون أكبر قيد على نمو النفوذ الصيني في المنطقة هو إحجام بكين عن «تأمين» بصمتها من خلال تطبيق القوة العسكرية الصارمة. حيث تهتم الحكومة الصينية في المقام الأول بتوسيع التعاون التكنولوجي والاقتصادي مع دول الخليج. ولا تزال ملتزمة بالحفاظ على موقف

٢٤. تصنيف سهولة ممارسة الأعمال». البنك الدولي، ٢٠٢٠.

<https://www.doingbusiness.org/en/rankings>.

الحياد الجيوسياسي والتردد في تحدي الهيمنة العسكرية الأمريكية في المنطقة. كما أنها لم تظهر أي اهتمام بخفض التهديدات العسكرية للاستقرار و لا بإدارة الأمن الإقليمي. كما أنها قللت من فرص المشاركة في العمليات متعددة الجنسيات لحماية الملاحة في الخليج. و لكل هذه الأسباب، تدرك دول مجلس التعاون الخليجي أنها لا تستطيع الاعتماد على الصين للدخول في تحالف أو شراكة أمنية. وبعبارة أخرى، ليس هناك احتمال أن يرموا هذا النوع من الصفقة «النفط مقابل الأمن» مع الصين والتي تمتعت بها دول الخليج والولايات المتحدة على مدى عقود. وفي الواقع، فإن الصينيين، في الوقت الحالي، راضون تماماً - كما كانوا لسنوات - في الاستمتاع بالثمار الاقتصادية للمشاركة مع الاستمرار في الاعتماد على الولايات المتحدة ودول أخرى للحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليميين، ومن وجهة نظر المصالح الصينية، يعد هذا حساباً منطقياً للغاية للمخاطرة والمكافأة.

وتشترك الولايات المتحدة والصين في مصلحة كبيرة في الحفاظ على الاستقرار في الخليج، والتدفق المستمر للنفط عبر مضيق هرمز، والاستقرار في سوق الطاقة العالمية.

ومع ذلك، يبقى السؤال الرئيسي على المدى الطويل هو ما إذا كان مفهوم بكين لمسؤولياتها الأمنية في المنطقة سيتغير إذا انسحبت الولايات المتحدة عسكرياً من الخليج وأتمت دورها كضامن أممي فعلي لدول الخليج، مما سيوفر الإمكانية لهذه الدول إلى جانب العراق وإيران لتطوير العلاقات الأمنية مع الصين. والسؤال ذو الصلة هو ما إذا كان يتعين على الولايات المتحدة تأخير التقشف العسكري في الخليج خوفاً من أن تندفع الصين ملء الفراغ العسكري والأمني الذي خلفه رحيل الولايات المتحدة.

إن المخاوف من أن تظهر الصين كقوة مهيمنة إقليمية جديدة عند رحيل القوات الأمريكية من المنطقة، رغم أنها مفهومة، إلا إنه لا مبرر لها. ففي المقام الأول، يبدو أن الصينيين يتبعون نصيحة جورج واشنطن ويتجنبون التحالفات المتشابكة. وتستورد الصين معظم إمداداتها من الطاقة الخليجية من المملكة العربية السعودية وإيران، وقد عيّنت بكين كلا البلدين «كشريكين إستراتيجيين شاملين»^{٢٥}. لكن بكين تجنبت عن كذب الانحياز إلى أي طرف في صراعتهما أو اتخاذ إجراءات من

٢٥. الصين وإيران ترفعان العلاقات الثنائية إلى شراكة إستراتيجية شاملة». صحيفة تشاينا ديلي، ٢٣ يناير ٢٠١٦. https://www.chinadaily.com.cn/beltandroadinitiative/2016-01/23/content_27798705.htm

«المملكة العربية السعودية والصين ترفعان العلاقات إلى شراكة إستراتيجية شاملة». سعودي جازيت، ٢١ يناير ٢٠١٦. <https://saudigazette.com.sa/article/147023>

شأنها إثارة استعداد جانب أو آخر - على سبيل المثال، من خلال بناء قواعد أو نشر قوات في أي من البلدين^{٢٦}. فأتناء بيع الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية، كانت الصين حريصة على تجنب إثارة رد فعل سلمي من إيران^{٢٧}. وطالما ظلت الصين حريصة على الحفاظ على هذا الموقف المنصف، فإنها ستتجنب الالتزامات الأمنية لأي من البلدين. وسيستمر هذا التقييم طالما أن معظم دول الخليج على استعداد للقيام بأعمال تجارية مع الصين. وفي ظل غياب المخاوف من أن الولايات المتحدة يمكنها بسهولة تخويف هذه الدول لقطع علاقاتها في مجال الطاقة والتجارة مع الصين، فإن لدى الصينيين القليل من الحوافز لتولي دور عسكري - أممي رئيسي. إذ لا توجد مصلحة لبكين في المخاطرة بالصراع مع واشنطن. إن الصينيين في وضع صعب للغاية فيما يتعلق بقدراتهم على استعراض القوة مقابل القوات العسكرية الأمريكية المتمركزة في الخليج، وفي مناطق أبعد، في شرق البحر الأبيض المتوسط وفي دول الناتو. ولا يمكنها أن تأمل في تطوير علاقات أمنية مثل تلك التي أنشأتها الولايات المتحدة مع المملكة العربية السعودية (على الرغم من التوترات الحالية في العلاقات الأمريكية السعودية) ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى على مدى العقود القليلة الماضية، أو لتكرار البنية التحتية التي تمتلكها الولايات المتحدة في المنطقة من أجل التمرکز والتنظيم والتدريب. بالطبع، إذا نجحت الصين في «قلب» دول الخليج العربي، فإنها ستربح ببساطة المنشآت الأمريكية بنفس الطريقة التي ورث بها السوفييت خليج كام رانه عند انسحاب الولايات المتحدة من فيتنام، أو وراثة قاعدة باغرام الجوية من السوفييت بعد ذلك. الإطاحة بطالبان في عام ٢٠٠١. ولكن كما أُفترِح سابقاً، من غير المرجح أن تقلب هذه الدول. ولن تتخذ بكين أي إجراءات في المنطقة من شأنها أن تضعف شراكتها مع روسيا خارج الشرق الأوسط الكبير. وستستمر الصين وروسيا في التنافس على مبيعات الأسلحة مع إيران والسعودية والإمارات، لكن بكين ستحاول تجنب السعي وراء مصالحها على حساب موسكو.

من الصعب رؤية مجموعة مصالح من شأنها أن تجبر الصين على تكثيف العمليات العسكرية بشكل كبير في الشرق الأوسط. فبعد كل شيء، كانت الصين لعقود طويلة غير راغبة في تخصيص موارد عسكرية لدعم جارها الأفغانية غير المستقرة. ومن غير المرجح أن يؤدي انقطاع إمدادات

٢٦. سكوبل وأندرو وأليزيرا نادر. الصين في الشرق الأوسط: التنين الحذر. سانتا مونيكا. مؤسسة RAND، ٢٠١٦. <https://www.rand.org/content/dam>

٢٧. راماني، صموئيل. «دور الصين في أزمة اليمن». الدبلوماسي، ١١ أغسطس / آب ٢٠١٧. <https://thediplomat.com/2017/08/chinas-role-in-the-yemen-crisis/>

النفط من الخليج إلى تعزيز حسابات مختلفة. فمن المحتمل أن تكون أعمال العنف الأخيرة في الصراع الطويل الأمد بين الإسرائيليين والفلسطينيين قد عززت وجهة نظر بكين بأن هذه المنطقة تحتاج إلى إيجاد طريقها الخاص من خلال العنف والصراع إلى حل نهائي. ولا شك في أن العديد من الأمريكيين داخل وخارج الحكومة سيستخدمون التهديد بملء الصين مكان الجيش الأمريكي تبريراً لاستمرار الوجود العسكري الأمريكي في دول الخليج. السؤال الحاسم هو ليس ما الذي ستفعله الصين في ظل هذه الظروف بل هو ما هي المصالح الأساسية للولايات المتحدة وكيف يمكن حمايتها على أفضل وجه. ومن المرجح أن تبحث دول مجلس التعاون الخليجي في مكان آخر - عن الاتحاد الأوروبي، أو روسيا، أو أستراليا، أو الهند، أو اليابان - لاستبدال الضمانات الأمنية الأمريكية، ولكن لن يكون أيٌّ منها مُطمئنًا مثل قدرة البنتاغون في الأفق على منع حدوث انقطاع كبير ومستمر في تدفق النفط الخليج بدرجة قد تؤدي إلى ركود عالمي.

المصدر:

<https://quincyinst.org/report/china-and-the-persian-gulf-in-the-aftermath-of-a-u-s-withdrawal/>